

Distr.: General
26 January 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مونتسيرات

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	 لمحة عامة عن الإقليم
٥	 أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٦	 ثانياً - الميزانية
٧	 ثالثاً - الأحوال الاقتصادية
٧	 ألف - لمحة عامة
٧	 باء - الزراعة ومصائد الأسماك
٧	 جيم - الخدمات المالية

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وكانت الدولة القائمة بالإدارة أحالت هذه المعلومات في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي:

www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



الرجاء إعادة استعمال الورق

110216 280116 16-01072 (A)



٨		السياحة	دال -
٨		البناء	هاء -
٨		المرافق العامة والاتصالات	واو -
٩		الأحوال الاجتماعية	رابعا -
٩		لمحة عامة	ألف -
١٠		العمل	باء -
١٠		التعليم	جيم -
١١		الصحة العامة	دال -
١٢		الجريمة والسلامة العامة	هاء -
١٢		حقوق الإنسان	واو -
١٢		البيئة والنشاط البركاني	خامسا -
١٣		العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	سادسا -
١٤		مركز الإقليم مستقبلاً	سابعا -
١٤		موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٤		موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٥		الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	ثامنا -

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهو خاضع لإدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. تمثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكمة إليزابيث كارير (تولت مهام منصبها في آب/أغسطس ٢٠١٥).

الجغرافيا: يقع الإقليم في جزر ليوارد شرقي البحر الكاريبي، على بعد ٤٣ كيلومتراً جنوب غربي أنتيغوا و ٦٤ كيلومتراً شمال غربي غوادلوب. وتتسم الجزيرة بأكملها بطبيعة بركانية. وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، ثار بركان سوفريير هيلز بعد أن ظل خامداً لأكثر من ٤٠٠ عام، وحلّف ثورانه آثاراً مدمرة أدت إلى تدمير العاصمة وتسبب في إجلاء وإعادة توطين نحو ٧٠ في المائة من السكان من الجزء الجنوبي من الجزيرة. ولا تزال تلمس آثار هذا الثوران وما تلاه من نشاط بركاني أقل حدة.

مساحة اليابسة: ١٠٣ كيلومترات مربعة.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٧ ٥٨٢ كيلومتراً مربعاً.

تعداد السكان: ٥ ٠٠٠ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٢).

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: ٧٤,١٤ سنة (الرجال: ٧٥,٦٤ سنة، النساء: ٧٢,٥٧ سنة (تقديرات عام ٢٠١٥)).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: بليموث، وقد هُجرت في أعقاب ثورة البركان عام ١٩٩٧. ويجري إقامة مركز حضري جديد في ليتل باي، على الساحل الشمالي الغربي للجزيرة.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء دونالدسون روميو (أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحركة الشعبية الديمقراطية وحركة التغيير والازدهار.

الانتخابات: أجريت أحدث الانتخابات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ومن المقرر أن تجرى الانتخابات المقبلة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٩ ٥٠٠ دولار (تقديرات عام ٢٠١٣).

الاقتصاد: الخدمات المالية والاستثمارات والتشييد.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: ترينيداد وتوباغو، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

معدل البطالة: ٦,٥ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٣).

الوحدة النقدية: دولار شرق الكاريبي المربوط بدولار الولايات المتحدة (٢,٧ دولاراً من دولارات شرق الكاريبي يساويان دولاراً واحداً من دولارات الولايات المتحدة).

لحة تاريخية موجزة: أطلق كولبس اسم مونتسيرات على الجزيرة تيمناً بأحد الأديرة المنشأة قرب برشلونة في إسبانيا. وقد وصل المستوطنون الأوروبيون الأوائل في عام ١٦٣٢ وكان معظمهم أيرلنديين. وأصبحت الجزيرة بعد ذلك ملاذاً للأيرلنديين الأجراء الذين نُقلوا إلى جزر الهند الغربية البريطانية للعمل بعقود سخرة محددة الأجل. وقد ثار العبيد في انتفاضة كبرى يوم الاحتفال بعيد القديس باتريك عام ١٧٦٨. وفي القرن الثامن عشر، خضعت مونتسيرات للاحتلال الفرنسي على فترات متقطعة قبل تثبيتها كإقليم بريطاني عام ١٧٨٣. وأصبحت إحدى مستعمرات التاج البريطاني عام ١٨٧١. وفي أعقاب تفكك اتحاد جزر الهند الغربية عام ١٩٦٢، قررت مونتسيرات أن تصبح مستعمرة تابعة للتاج البريطاني وعزفت عن اختيار مركز الدولة المرتبطة ببريطانيا.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - بموجب الأمر الدستوري لمونتسيرات لعام ٢٠١٠، الذي بدأ نفاذه في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصبح لمونتسيرات حاكم معيّن من قِبَل التاج البريطاني، ومجلس للوزراء، وجمعية تشريعية. وتولت الحاكمة الحالية منصبها في آب/أغسطس ٢٠١٥. وهي تتولى مسؤولية الأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة)، والشؤون الخارجية، والدفاع، والخدمة العامة، وتنظيم الخدمات المالية الدولية. وبموجب الدستور، يحتفظ التاج البريطاني بسلطة تخوله، بعد استشارة مجلس الملكة الخاص، سن قوانين من أجل إحلال السلام والنظام وتحقيق الحكم الرشيد في مونتسيرات.

٢ - ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء، وثلاثة وزراء آخرين، ومن النائب العام ووزير المالية، بحكم منصبيهما. ويجوز لنائب الحاكم، وهو مواطن من مونتسيرات يعينه الحاكم، حضور جلسات المجلس دون أن يكون له حق التصويت. ويتولى الحاكم رئاسة المجلس، دون أن يكون من حقه التصويت داخل المجلس، وهو مسؤول عن الرقابة والإدارة العامة للحكومة، كما أنه مسؤول مسؤولية جماعية أمام الهيئة التشريعية.

٣ - وتتألف الجمعية التشريعية من تسعة أعضاء منتخبين ومن عضوين اثنين، بحكم منصبيهما، هما النائب العام ووزير المالية. وتُجرى الانتخابات عادة في مونتسيرات كل خمس سنوات بنظام الاقتراع العام للراشدين. وفي الانتخابات الأخيرة، التي أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، خسرت حركة التغيير والازدهار التي شكلت الحكومة السابقة، وفازت الحركة الشعبية الديمقراطية المشكّلة حديثاً برئاسة دونالدسون روميو بسبعة من مقاعد الجمعية التسعة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أصبح السيد روميو رئيس وزراء مونتسيرات.

٤ - ويتألف القانون الساري في مونتسيرات في المقام الأول من التشريعات التي تسنها الهيئة التشريعية في مونتسيرات وبعض قوانين برلمان المملكة المتحدة التي تسري على مونتسيرات وأوامر المجلس التي يصدرها التاج البريطاني في مجلس الملكة الخاص والقانون الإنكليزي العام. وتخضع مونتسيرات للولاية القضائية للمحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي (محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف). ومحكمة الاستئناف محكمة متنقلة أنشئت بموجب الأمر رقم ٢٢٣ الصادر عام ١٩٦٧ عن المحكمة العليا لدول الهند الغربية المرتبطة بالمملكة المتحدة، التي تعقد دوراتها القضائية بالتناوب بين الدول التسع الأعضاء في المحكمة ومن بينها مونتسيرات. وتعتبر اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص بمثابة محكمة الاستئناف النهائي في المسائل المدنية والجنائية. وينص القانون البريطاني لأقاليم ما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية لمواطني الأقاليم البريطانية في ما وراء البحار.

٥ - وكما سبق ذكره، ففي الحلقة الدراسية الإقليمية للمحيط الهادئ بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، التي عقدت في كيتو في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أعلن رئيس وزراء مونتسيرات حينها أن مونتسيرات إقليم يتمتع بالحكم الذاتي داخليا بصورة كاملة، يتخذ مجلس وزرائه جميع القرارات التنفيذية. كما أعلن أنه ليس هناك أي مصلحة عامة على الإطلاق في الانفصال عن المملكة المتحدة. وأفاد بأن استمرار العلاقات مع المملكة المتحدة يمثل قرارا تم التوصل إليه عن طريق الاختيار الحر وأن شعب الجزيرة لا يعتبر نفسه شعبا مستعمرا. وأوصى بأنه ينبغي للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة إزالة مونتسيرات من مناقشتها بشأن إنهاء الاستعمار.

ثانيا - الميزانية

٦ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال القطاع العام في مونتسيرات يعتمد على معونة الميزانية التي تقدمها المملكة المتحدة، التي من المتوقع أن تسهم بنحو ٥٦ في المائة من الميزانية المتكررة في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، فيما ستتم تغطية النسبة المتبقية من الإيرادات المحلية. ووفقا لبيان ميزانية ٢٠١٥/٢٠١٦ المقدم من حكومة الإقليم، تبلغ اعتمادات ميزانية ٢٠١٥/٢٠١٦ المخصصة للنفقات المتكررة ما قدره ١٢٤,٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وبالإضافة إلى المساهمة المذكورة أعلاه في الميزانية المتكررة، خصصت المملكة المتحدة حوالي ٢٠ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لدعم مشاريع التشييد الكبرى في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

٧ - ويدفع الأفراد المقيمون الضرائب عن دخلهم المكتسب من جميع المصادر في جميع أنحاء العالم. وتفرض الضرائب أيضاً على الدخل الخاضع للضريبة الذي تدفعه أي شركة مسجلة أو جمعية للقروض السكنية أو أي شخص قانوني. وتدفع الشركات ضريبة نسبته ٣٠ في المائة على الأرباح، بينما لا تُفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية.

٨ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يستفيد الإقليم من تخصيص ما يقرب من ١٦ مليون يورو في إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر، ومن ١٨,٤ مليون يورو ضمن إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٩ - وفقاً للإحصاءات الرسمية، استمر نسق النمو الاقتصادي بوتيرة متواضعة قُدرت بنسبة ٠,٨٢ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، مقارنة بنسبة ٠,٨٧ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وبحسب تقديرات الدولة القائمة بالإدارة، وصل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى مبلغ ١٦٢,٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ومن المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي في حدود ٢ في المائة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وواصلت حكومة المملكة المتحدة من جانبها تقديم الدعم لمؤسسة تنمية مونتسيرات اعترافاً بالدور الذي تضطلع به كميسر ومدير مشروع لدعم الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات الخاصة المحلية سعياً لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة.

باء - الزراعة ومصائد الأسماك

١٠ - نظراً لاستمرار النشاط البركاني الذي تشهده مونتسيرات، لا تزال معظم الأراضي الزراعية الخصبة والمراعي ومناطق صيد الأسماك إما مناطق محظورة أو يتعذر الوصول إليها. بيد أنه ذكر أن المحاصيل الزراعية وحصيلة صيد الأسماك ومنتجات الثروة الحيوانية قد ازدادت في السنوات الأخيرة.

١١ - وفي السنوات الأخيرة، واصلت حكومة الإقليم التركيز على قطاع الزراعة كمجال رئيسي لتوطيد سياسة الاعتماد على الذات التي تتبناها. وتشمل المبادرات توليد فرص العمل وزيادة الإنتاج المحلي، ولا سيما بزراعة الحدائق الخلفية للمنازل وزيادة مساحات الأراضي المخصصة للزراعة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أثر الجفاف في عام ٢٠١٥ سلباً على إنتاج المحاصيل.

جيم - الخدمات المالية

١٢ - مونتسيرات عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي الذي يعمل بمثابة المصرف المركزي للإقليم، وهي جزء من سوق الأوراق المالية لشرق الكاريبي ومن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، علماً بأن هذه الفرقة هي الهيئة التي ترصد أنشطة مكافحة غسل الأموال وتعمل على التصدي لتمويل الإرهاب في المنطقة. وهناك مرافق مصرفية مختلفة من بينها كيانان تجاريان هما (مصرف مونتسيرات والمصرف

الملكي لكندا) والعديد من المصارف الدولية. كما يوجد في الإقليم اتحاد ائتماني وجمعية للقروض السكنية.

١٣ - وفي عام ٢٠١٥، واصلت حكومة الإقليم، بالتعاون مع لجنة الخدمات المالية في الإقليم، تعزيز إدارة الشركات لقطاع الخدمات المالية الدولية من أجل تنظيم المصارف الدولية وشركات التأمين ومقدمي الخدمات النقدية والجمعيات التعاونية.

١٤ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع الرابع للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أكدت جميع أقاليم ما وراء البحار ذات الخدمات المالية، بما فيها مونتسيرات، التزامها التام بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية ومكافحة غسل الأموال والتهرب من دفع الضرائب والأموال غير المشروعة والفساد. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أعلنت حكومة الإقليم عن نيتها الأخذ بسجل مركزي بالنسبة للشركات ذات الملكية النفعية.

دال - السياحة

١٥ - لا تزال إعادة تطوير قطاع السياحة، المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي قبل الانفجار البركاني في عام ١٩٩٥، من أولويات حكومة الإقليم. وكما ذكر سابقاً، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بدأت خدمة محسنة للعبارة البحرية بطاقة أكبر. وتقوم العبارة بالرحلة بين مونتسيرات وأنتيغوا في غضون ساعة تقريباً، مما يمكن مونتسيرات من الترويج لنفسها بصورة أكثر فعالية كوجهة ليوم واحد. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن مجموع عدد الزوار في عام ٢٠١٤ قد بلغ ١٠ ٥٥٣ زائراً (٨ ٨٠٤ سائحاً و ١ ٧٤٩ زائراً آخر منهم زوار الأعمال التجارية). وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى بذل جهود لجذب السفن السياحية إلى الجزيرة ولتوفير جولات منظمة إلى العاصمة المهجورة، بليموث.

هاء - البناء

١٦ - ترسم خطة التنمية المادية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ رؤية الحكومة لتطوير الجزء الشمالي من الإقليم وتوفير إطاراً للمساعدة على تحقيق الأهداف المبينة في خطة التنمية المستدامة، وتتناول قضايا كتوافر الأراضي، والموارد المحدودة وتطوير الهياكل الأساسية.

واو - المرافق العامة والاتصالات

١٧ - تقوم شركة خاصة، وهي شركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة، بتوزيع المياه والكهرباء في الإقليم. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن جميع السكان يحصلون على

حاجتهم من إمدادات المياه الوفيرة الجيدة الصالحة للشرب في الإقليم وأن زهاء ٩٨ في المائة من السكان موصولون بشبكة المياه. وقسم المياه في شركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة مسؤول أيضاً عن معالجة مياه الصرف الصحي في بعض المناطق، لا سيما في لوك آوت ودافي هيل.

١٨ - وواصلت حكومة الإقليم في عام ٢٠١٥، من جانبها، تشجيع إعداد سياسة وطنية للطاقة تنأى عن استخدام المولدات عالية السرعة المحملة في حاويات والتي تعمل بوقود الديزل وتفتقر إلى الكفاءة. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن من المتوقع أن تتوفر في نهاية المطاف موارد كافية من الطاقة الحرارية الأرضية لتلبية الطلب على الكهرباء في الإقليم.

١٩ - وبالإضافة إلى ما سبق ذكره عن تعزيز خدمة العبارة، فإن رحلات طيران منتظمة ومستأجرة تتولى شركتان تشغيلها تربط أيضاً مونتسيرات بأنتيغوا وبربودا. ومونتسيرات عضو في هيئة الطيران المدني لشرق البحر الكاريبي وفي هيئة دعم سلامة الطيران الدولية التي تنظم استخدام المجال الجوي للإقليم.

٢٠ - ويُستخدم البريد الإلكتروني على نطاق واسع، كما بدأ العمل بخطوط الاشتراك الرقمية. وفي عام ٢٠١٥، بدأت حكومة الإقليم في استكشاف إمكانية إنشاء خط للاتصال بالألياف البصرية بين الإقليم والخارج.

رابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٢١ - كان لأزمة الثوران البركاني أثر عميق على الهياكل الاجتماعية ونظم الدعم التقليدية في الإقليم. فقد أدت إلى تشتت العديد من الأسر وتفكك المجتمعات المحلية وانتقالها للعيش في مناطق مختلفة من العالم. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن خدمات الرعاية الاجتماعية في مونتسيرات لا تزال تشمل منح المساعدات المالية الشهرية ومعونة الإيجارات السكنية والمساعدات الممنوحة لمرة واحدة لتلبية الاحتياجات الأساسية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، واصلت المملكة المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) تقديم الدعم لتطوير نظام متكامل في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية في مونتسيرات. وفي عام ٢٠١٥، جرى التوقيع على اتفاقات مع اليونيسف من أجل إجراء استعراض لقانون الرعاية الاجتماعية وتحليل للحيز المالي المخصص للأطفال ولنوع الجنس، وذلك من أجل تحسين توجيه الموارد إلى أشد الفئات ضعفاً.

باء - العمل

٢٢ - يبلغ عدد السكان العاملين في مونتسيرات، وفقا للدولة القائمة بالإدارة، حوالي ٢٧٠٠ نسمة منهم ٧١ في المائة تقريبا من مواطني الإقليم. ويحكم علاقات العمل قانون العمالة وقانون العمل (وكلاهما نُقحا في عام ٢٠١٢) اللذان توفر وزارة العمل بموجبهما خدمات الوساطة والتوفيق، وتضطلع محكمة العمل بتسوية المنازعات.

٢٣ - وينص قانون العمل بصيغته المنقحة في عام ٢٠١٢ على الشروط الدنيا للعمل وعلى الإجراءات الخاصة بتسوية منازعات العمل، ليوفر بذلك المساواة في المعاملة في العمل، بغض النظر عن العرق أو اللون أو نوع الجنس أو المعتقد الديني أو الأصل العرقي أو الجنسية أو الرأي السياسي أو الانتماء السياسي أو الإعاقة أو المسؤوليات الأسرية أو الحمل أو الحالة الزوجية أو العمر. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، قدّمت وزارة العمل في عام ٢٠١٥ توصيات إلى النائب العام من أجل استعراض وتحديث النظم التقنية المرتبطة بقانون العمل. وقامت حكومة الإقليم بإعادة تشكيل المجلس الاستشاري للعمل، الذي يقدم المشورة بشأن مدى جدوى تعيين حد أدنى للأجور. وفي عام ٢٠١٥، واصلت حكومة الإقليم معالجة مسألة النقص المزمن في اليد العاملة الماهرة عن طريق تقديم حوافز الانتقال لمواطني مونتسيرات العائدين ومنح تصاريح عمل لغير المواطنين لتلبية الطلب على اليد العاملة المحترفة وغيرها من اليد العاملة الماهرة. ويخضع منح تصاريح العمل لقانون الهجرة لعام ٢٠٠٢.

جيم - التعليم

٢٤ - لدى مونتسيرات هياكل أساسية وخدمات تعليمية تتيح إمكانية الاستفادة بشكل كامل من فرص التعليم الابتدائي والثانوي. ويبدأ التعليم الإلزامي في سن الخامسة ويستمر حتى بلوغ سن ١٦ سنة. ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، ففي عام ٢٠١٥، كانت مدرستان من أربع مدارس ابتدائية والمدرسة الثانوية الوحيدة مدارس عامة؛ وتخرج ٥٧ تلميذا من المدرسة الثانوية في عام ٢٠١٥.

٢٥ - وتسترشد وزارة التعليم بالخطة الإنمائية التعليمية للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ في توفير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وفي المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة وتدريب المعلمين ودعم التعليم. وتوجد عدة مراكز لرعاية الأطفال ودور حضانة تابعة للحكومة، ومركز واحد تابع للقطاع الخاص لرعاية الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تم في عام ٢٠١٥ الانتهاء من إجراء استعراض لقوانين حماية الطفولة، وقُدّم عدد من التوصيات بشأن تعزيز

التنسيق المشترك بين الوكالات من أجل توفير حماية أفضل للأطفال. وتم استحداث بروتوكول لمكافحة إيذاء الأطفال من شأنه أن يشكل، بعد إقرارها، أساساً لتعزيز التنسيق على النحو الموصى به في الاستعراض.

٢٦ - وتقدم كلية موننتسيرات المتوسطة في سالم دورات دراسية متقدمة للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٨ عاماً، بالإضافة إلى دراسة التمريض، وبعض الدورات لتعليم المهارات التقنية. ولدى جامعة جزر الهند الغربية قسم خارجي بجوار الكلية المتوسطة. ويمكن لخريجي الكلية التسجيل في دورات دراسية تقدمها الجامعة عن بُعد للحصول على درجات علمية مختلفة.

٢٧ - ويدفع مواطنو أقاليم ما وراء البحار نفس رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية. وفي الفترة ٢٠١٥، حصل أحد الطلاب من موننتسيرات على منحة تشيفنغ الدراسية للدراسة في المملكة المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يُتيح الاتحاد الأوروبي، وفقاً للقرار الذي اتخذته مجلس الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بشأن ارتباط بلدان ما وراء البحار بالاتحاد الأوروبي، إمكانية الحصول على التمويل الأفقي من صناديق منها صناديق الاتحاد الأوروبي، كصندوق التعليم العالي وصندوق التعليم المهني.

دال - الصحة العامة

٢٨ - تتولى وزارة الصحة مسؤولية توفير خدمات الصحة الأولية والثانوية، وخدمات الصحة البيئية، وتوفير الرعاية لدى الأسر الحاضنة، وإسداء المشورة المتعلقة بالسياسات العامة الصحية في مجالات كالرعاية الطبية العامة، والرعاية الجراحية، والاختبارات التشخيصية، والعناية بالعين والأذن، والأدوية. وتقدم حكومة الإقليم خدمات طب الأسنان الطارئة مجاناً للأطفال في سن الدراسة ولكبار السن والحوامل وموظفي الحكومة، بالإضافة إلى خدمات صحية عالية التخصص من خلال إبرام ترتيبات مع عدد من الأخصائيين لزيارة الإقليم. وتتخذ في الوقت نفسه ترتيبات للإجلاء الطبي الطارئ إلى أنتيغوا وبربودا وغوادالوب.

٢٩ - وتشمل المرافق الصحية في الإقليم مستشفى غليندون في سانت جونز في الشمال وسعته ٣٠ سريراً، ويتمتع بالقدرة على تغطية جميع المسائل الصحية الروتينية وإجراء الفحوصات بالأشعة السينية والعمليات الجراحية البسيطة، بالإضافة إلى عدة عيادات للرعاية الصحية الأولية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، هناك مشاورات عامة جارية بشأن المواقع المحتملة لتشييد مرافق المستشفى الجديد، هدفهما إتمام دراسة الجدوى بحلول شهر آب/أغسطس ٢٠١٦.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٣٠ - تركز دائرة الشرطة الملكية بمونتسيرات، في إطار استراتيجية مدتها خمس سنوات، على حفظ الأمن في الأحياء بالاستناد إلى المعلومات الاستخباراتية، وعلى الحد من الجريمة والحيلولة دون وقوعها، والشاركة في نظام العدالة الجنائية. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن معدلات الجريمة في مونتسيرات منخفضة جدا بالمقارنة مع سائر بلدان منطقة البحر الكاريبي.

٣١ - وتقدم المملكة المتحدة الحصول على خدمات مستشار في مجال إنفاذ القانون مقره في ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية، للقيام بتنسيق وإدارة وتيسير التدريب وإسداء المشورة الاستراتيجية لوكالات إنفاذ القانون في الإقليم للأخذ بأساليب ومهارات جديدة. وعلاوة على ذلك، قامت السفينتان HMS Severn و RFA Lyme Bay بدوريات في منطقة البحر الكاريبي وشمال المحيط الأطلسي لتوفير الإغاثة في حالات الكوارث وتقديم المساعدة الإنسانية عند الحاجة. كما قامت بدوريات لمكافحة أنشطة الاتجار بالمخدرات ومنعها. وأجرت السفينتان زيارات استطلاعية إلى الإقليم من أجل تحسين عمليتهما التنسيقية مع الهيئات المحلية لإدارة الكوارث والأمن.

واو - حقوق الإنسان

٣٢ - يكفل دستور الإقليم الحقوق والحريات الأساسية للفرد. وتسري على مونتسيرات أحكام الصكوك الدولية والأوروبية الرئيسية لحقوق الإنسان.

٣٣ - أما لجنة حقوق الإنسان في الإقليم المنشأة في عام ٢٠٠٥، فتساعد على أن يفي الإقليم بالتزامات تقديم التقارير المنوطة به بموجب مختلف الاتفاقيات الدولية، وترصد تنفيذ الاتفاقيات، وتُسدي المشورة للحكومة بشأن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان. وينص قانون مركز الطفل لعام ٢٠١٢، الذي بدأ نفاذه في عام ٢٠١٣، على إلغاء التمييز القانوني بين مركز الأطفال المولودين في إطار الزواج أو خارج إطار الزواج.

خامسا - البيئة والنشاط البركاني

٣٤ - عقب ثوران بركان سوفريير هيلز في عام ١٩٩٥، أُقيمت منطقة محظورة تتألف تقريباً من ثلثي جنوب الجزيرة. وظل البركان هادئاً منذ آخر ثوران كبير له في شباط/فبراير ٢٠١٠، وخُففت في عام ٢٠١٤ القيود المفروضة على منع الوصول إلى المنطقة ج، التي تندرج ضمن المنطقة المحظورة، ليُصبح من الممكن الوصول إلى بعض المناطق على مدار

الساعة. واستمرت أيضا أعمال إصلاح الجسور والطرق ومجاري الصرف التي دُمِّرت بفعل الفيضانات والانهيارات الأرضية الناجمة عن إعصار إيرل في عام ٢٠١٠.

٣٥ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لدى مونتسيرات إطار مؤسسي واضح المعالم لمواجهة الكوارث، تم اختباره في عام ٢٠١٣ في عملية تمرين سُمِّيت عملية غرين فلاش. وتحدد الخطة الوطنية للأعاصير، التي أُعدت في عام ٢٠١٣ ويجري تنقيحها سنوياً، المهام الرئيسية التي يجب على الوكالات أو الوزارات أو الإدارات في الإقليم الاضطلاع بها في إطار النظام الوطني لإدارة الطوارئ للاستعداد لوقوع الأحوال الجوية المدارية والتصدي لها.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٣٦ - مونتسيرات عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي هيئتها الفرعية. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن الإقليم يواصل الحوار الثنائي مع صندوق النقد الدولي بمشاركة القطاع العام في الإقليم وممثلي القطاع المصرفي والأعمال التجارية والتقابات.

٣٧ - ومونتسيرات عضو مؤسس في كل من الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وعضو في المؤسسات المرتبطة بكلتا المنظمين، ومنها جامعة جزر الهند الغربية، ومصرف التنمية الكاريبي، والمصرف المركزي لشرق الكاريبي، بالإضافة إلى جمعية منظمة دول شرق البحر الكاريبي التي أنشئت في عام ٢٠١٢ بموجب معاهدة باستير المنقحة لدعم العمل التشريعي للمنظمة. وعلاوة على ذلك، يتمتع الإقليم بمركز المراقب لدى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمنطقة البحر الكاريبي، وهو عضو في آلية مصائد الأسماك الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي.

٣٨ - ونظراً لأن مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تابع للمملكة المتحدة، فإنها تنتسب إلى الاتحاد الأوروبي دون أن تكون جزءاً منه. والإقليم شريك في الاتحاد بموجب القرار المذكور أعلاه لمجلس الاتحاد الأوروبي الذي أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأنه أُقرّ لتحقيق عدة أغراض منها الابتعاد عن النهج التقليدي للتعاون الإنمائي والانتقال إلى شراكة تبادلية تعزز التنمية المستدامة وقيم ومعايير الاتحاد الأوروبي في العالم الأوسع.

سابعاً - مركز الإقليم مستقبلاً

ألف - موقف حكومة الإقليم

٣٩ - ترد في الفرع الأول أعلاه معلومات عن موقف حكومة الإقليم بخصوص مركز مونتسيرات في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٠ - في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ذكر ممثل المملكة المتحدة، في الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المنعقدة خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة ما وراء البحار تتسم بالحدثة وتستند إلى الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار ما إذا كان سيظل إقليماً بريطانياً. وقد سلّمت المملكة المتحدة وأقاليمها بأنّ علاقتهما تعود بمنافع ومسؤوليات متبادلة.

٤١ - ومضى الممثل قائلاً إنه منذ أن نشرت حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كتاباً أبيض بعنوان "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة"، عملت بشكل وثيق مع أقاليمها على زيادة تدعيم تلك الشراكات. وقال إنّ حكومة بلده قد عززت الاجتماع السنوي مع زعماء الأقاليم ليصبح مجلساً وزارياً مشتركاً له ولاية واضحة تتمثل في استعراض وتنفيذ الاستراتيجية والالتزامات الواردة في الورقة. وأوضح أن مسؤولية وهدف حكومة بلده الرئيسيين بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، هما ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم ولشعوب الأقاليم.

٤٢ - وفي الاجتماع الرابع للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتّفقت المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار على إصدار بيان تضمّن، في جملة أمور، تحديد الموقف المشترك للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار فيما يتصل بتقرير المصير. وذكر الزعماء والممثلون السياسيون في البيان أنّ قادة أقاليم ما وراء البحار انتخبتهم شعوب أقاليمهم بصورة ديمقراطية، وهم مسؤولون أمام هذه الشعوب، وأنّ مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأعاد الزعماء والممثلون السياسيون تأكيد أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، الذي يشكل مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكل مكوناتها. والتزموا باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة

المطالب العدائية بالحصول على السيادة، واتفقوا على أن الهيكل الجوهري لعلاقاتهم الدستورية هو الأصلح، حيث تم بموجب هذا الهيكل، وإلى الأحد الأقصى الممكن، نقل السلطات إلى حكومات الأقاليم على نحو يتسق مع احتفاظ المملكة المتحدة بالسلطة اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. كما اتفقوا في الوقت نفسه على ضرورة أن يتم مع مرور الوقت استعراض فعالية هذه الترتيبات الدستورية.

ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٣ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت القرارين ١٠٢/٧٠ ألف وباء، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٥ (A/70/23) وعلى التوصية التي قدمتها اللجنة الرابعة لاحقاً. ويتعلق الجزء السابع من القرار بـ مونتسيرات. وجاء في ذلك الجزء من القرار أن الجمعية العامة:

(أ) تشير إلى دستور مونتسيرات الصادر في عام ٢٠١١ وإلى الأعمال التي اضطلعت بها حكومة الإقليم للمضي قدماً نحو توطيد المكاسب التي ينص عليها الدستور؛

(ب) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة إلى الإقليم إذا طلبها؛

(ج) ترحب بمشاركة الإقليم في عمل منظمة دول شرق البحر الكاريبي وفي أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(د) تهيب بالدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات أن تواصل تقديم المساعدة إلى الإقليم لتخفيف آثار الانفجار البركاني.